



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

ورقة موقف

حول رفع تكاليف العبور على مستخدمي الطاقة المتجددة

تموز ٢٠١٧



/JordanStrategyForumJSF



@JSFJordan



منتدى الاستراتيجيات الأردني JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمُعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنمية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن

ت: +962 6 566 6476

ف: +962 6 566 6376

الخلفية

- تعتبر الطاقة المتجددة مصدر مهم لتوليد الكهرباء في الأردن فهي لغاية الآن المصدر المحلي الوحيد لإنتاج الكهرباء والذي يعول عليه لزيادة الطاقة المحلية وبالتالي زيادة أمن الطاقة وتخفيض مستوردات الطاقة والذي ينعكس مباشرة وإيجاباً على الناتج الإجمالي المحلي وعلى الاقتصاد الأردني.
- في دول العالم تدعم الحكومة القطاع الخاص الراغب في توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة فبالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية هناك فوائد بيئية واجتماعية وأمنية لذلك.
- في الأردن يسمح قانون الطاقة المتجددة للمستهلك الراغب في توليد الكهرباء لتغذية اشتراكه (اشتراكاته) بتركيب نظام للطاقة المتجددة لتغذية استهلاكاته السنوية، كما يسمح بتركيب هذا النظام بعيداً عن مكان استخدام الكهرباء ومن ثم جر الكهرباء عبر شبكات النقل العام والتوزيع لتغذية استهلاكاته مقابل دفع رسوم لعبور تلك الشبكات.
- في عام 2013 صدرت التعليمات المنظمة لعبور الطاقة الكهربائية المولدة من نظم مصادر الطاقة المتجددة والتي حددت تكاليف العبور لكل ك.و.س بـ:

- 4.5 فلس للعبور عبر شبكة النقل والمملوكة من قبل شركة الكهرباء الوطنية الحكومية
- 7 فلس للعبور عبر أي شبكة توزيع والمملوكة من قبل 3 شركات خاصة
 - كهرباء محافظة إربد (محافظات الشمال)
 - الكهرباء الأردنية (محافظات الوسط)
 - توزيع الكهرباء (محافظات الجنوب + شرق المملكة)

- تكاليف العبور هي تكلفة نقل الكهرباء عبر الشبكة والهدف منها هو تغطية تكاليف الصيانة والتشغيل ، وفي عام 2013 وعند اصدار تكاليف العبور من قبل الهيئة فإنه ومن المفترض انه تم دراسة ذلك وتم عكسه على تكاليف العبور التي تم فرضها والمعمول بها لتاريخ 2017/7/15

- بالإضافة إلى تكاليف العبور تم فرض بدل فاقد على الشبكة وهو بدل للكهرباء التي يتم فقدانها حيث تم فرض ما نسبته

- 2.3% من الكهرباء المولدة لصالح شركة الكهرباء الوطنية لتغطية الفاقد على شبكات النقل
- 6% من الكهرباء المولدة لصالح شركة توزيع الكهرباء المعنية لتغطية الفاقد على شبكتها.

وعليه فإن الفاقد الكلي في حال استخدام شبكات النقل والتوزيع هو 8.3%

- في الأردن يتم فقدان الكهرباء على الشبكة اما لأسباب فنية (9%) او بسبب السرقة (6%). حيث يعتبر الأردن من الأعلى في العالم في نسبة فاقد الكهرباء

➤ **بتاريخ 2017/7/16** ومن خلال إحدى الجرائد اليومية أعلنت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن عن رفع تكاليف العبور ونسبة الفاقد على مستخدمي الطاقة المتجددة بحيث أصبحت كما يلي:

تكاليف العبور بعد الرفع				تكاليف العبور قبل الرفع	نوع الربط
المستخدم الذي نقل التعرفة الكهربائية المطبقة عليه عن كلفة النظام الكهربائي بنسبة تزيد عن 40%	المستخدم الذي نقل التعرفة الكهربائية المطبقة عليه عن كلفة النظام الكهربائي بنسبة تزيد عن 20% ولغاية 40%	المستخدم الذي نقل التعرفة الكهربائية المطبقة عليه عن كلفة النظام الكهربائي بنسبة تصل لغاية 20%	المستخدم الذي نقل التعرفة الكهربائية المطبقة عليه عن كلفة النظام الكهربائي أو تساويها	لجميع المستخدمين	
فلس/ك.و.س	فلس/ك.و.س	فلس/ك.و.س	فلس/ك.و.س	فلس/ك.و.س	
18	13.5	9	4.5	4.5	الربط على نظام النقل لتغذية المستهلك مربوط مع نظام النقل
28	21	14	7	7	الربط على نظام التوزيع لتغذية المستهلك مربوط مع نظام التوزيع
46	34.5	23	11.5	11.5	الربط على نظام النقل لتغذية المستهلك مربوط مع نظام التوزيع

ملاحظات منتدى الاستراتيجيات الأردني على رفع تكاليف العبور ونسبة الفاقد

1. ان زيادة تكاليف العبور تعني زيادة على تكلفة الطاقة المتجددة لكل من يرغب في توليدها لغايات استهلاكه الخاص وباستخدام شبكات النقل والتوزيع وذلك يشمل كما جاء في القرار جميع المستهلكين ماعدا الزراعيين والصناعيين والفنادق وبالتالي وبدلاً من تحفيز قطاع الطاقة المتجددة وتحفيز التحول إليها فإن ذلك يقلل من جدواها للبعض وبالتالي يقلل التوجه للطاقة المتجددة وتبنيتها من قبل العديد من المشتركين.
2. ستنتطبق الزيادة المطروحة على كل من المدارس، المستشفيات، شركات الاتصالات، البنوك، الجامعات، المؤسسات الحكومية، الإذاعة والتلفزيون، المساجد، النوادي الرياضية والاجتماعية، المشتركين التجاريين، القوات المسلحة والأمن العام والدرك والدفاع المدني والمخابرات، الموانئ و البلديات لإنارة الشوارع وذلك في حال رغبا في تركيب نظام للطاقة المتجددة وجربها لمكان استخدامها.
3. الزيادة ستنتطبق على من استثمر سابقاً او من سيستثمر لاحقاً، فكيف للمقطاع الخاص ان يخطط لجدوى مشاريعه.
4. الزيادة وبشكل عام غير مبررة لان التكاليف تم حسابها في عام 2013 لتكون على ما هي عليه ولم تتغير الشبكة ولم تتغير التكاليف فلماذا تتم الزيادة اليوم.

5. الزيادة وحسب ما ورد في الجدول تعتمد على سعر الكهرباء حسب شريحة المستهلك فكلما زاد سعر ك.و.س الذي يدفعه المستهلك عن سعر التكلفة تزيد تكلفة العبور، وهنا أيضا لا يوجد مبررا لاعتماد تكلفة العبور على السعر الذي يشتري به المستهلك الكهرباء؟ او ليست هي تكلفة الصيانة والتشغيل ولا علاقة لها بالمستهلك وكم يدفع ثمن للكهرباء؟
6. الزيادة وحسب ما ورد في الجدول تعتمد على تكلفة سعر الكيلو واط ساعة الغير معلنة والتي لا تلتزم اليوم الهيئة بإعلانها، هل يعني ذلك انها ستعلن؟ وهل يعني ذلك ان تكلفة العبور للمستهلك ستتغير بتغير أسعار الغاز والنفط (ذلك أن تكلفة العبور مربوطة بالكلفة المرتبطة بدورها بأسعار الغاز والنفط)؟
7. بالنظر الى الزيادة وحسب الجدول واضح بانها مضاعفات التكاليف السابقة وليست بناءً على دراسة للتكاليف الفعلية وهي بالتالي ضريبة أخرى يتم اضافتها على من يرغب بتوليد الطاقة المتجددة.
8. الزيادة الكبرى جاءت على الربط على شركات التوزيع وهي شركات خاصة. إذا كانت الزيادة فعلاً كما ذكر في البند السابق (7) هي ضريبة إضافية، كيف نفسر جمع الضريبة وإعطاءها لشركات خاصة وليست لخزينة الدولة؟ (إلا إذا كانت هناك نية مستقبلية لتخصيص جزء منها للخزينة)
9. بحسب ما ورد في اعلان الهيئة المذكور، ازدادت نسبة الفاقد لتصل ال 12%. ان زيادة نسبة الفاقد من 8.3% الى 12% من أجل تغطية قلة كفاءة شبكات النقل أو التوزيع او من أجل تغطية سرقات الكهرباء من خلال تحميلها للقطاع الخاص هو امر غير مقبول بتاتاً
10. اليوم وبحسب هيئة تنظيم قطاع الطاقة هناك أنظمة سعتها 26 ميغا واط مربوطة على الشبكة وجميعها مربوطة على شبكات التوزيع وليس النقل. وعند احتساب الفرق الذي ستجنيه شركات التوزيع يكون سنوياً حوالي مليون دينار، اما شركة الكهرباء الوطنية الحكومية فهي لن تجني من ذلك شيئاً
11. بحسب هيئة تنظيم قطاع الطاقة هناك مشاريع حصلت على موافقات لتركيبة أنظمة للطاقة المتجددة تبلغ سعتها 150 ميغا واط، أيضاً من المتوقع ان تشبك جميعها على شبكات التوزيع وليس النقل، وبفرض أن معظمهم ممن تزيد تكلفة الكهرباء له عن 40 % من التكلفة (وهو افتراض منطقي)، يكون الفرق فيما سيتم تحصيله من قبل شركات توزيع الكهرباء 4.7 مليون دينار سنوياً.

موقف منتدى الاستراتيجيات الأردني:

يؤمن منتدى الاستراتيجيات الأردني بثلاثة مبادئ أساسية موجهه من أجل نجاح الأردن في تبني القوانين والتشريعات الناضمة للاقتصاد الأردني.

1. مبدأ التشاور مع القطاع الخاص وقبل تبني مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات، كي يخرج القطاعين العام والخاص بتوافق عريض حول تلك التشريعات
2. مبدأ دراسة أثر القوانين والتشريعات والذي يدرس بعناية الأثر المتأتي على أصحاب العلاقة والمعنيين، حتى لا يكون الأثر في مجمله سلبي وحتى لا يغفل أي من أصحاب العلاقة.
3. مبدأ استقرار التشريعات وثباتها

لذا يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بدراسة الموضوع من جميع جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك دراسة الأثر المتأتي على الاستثمارات في القطاعات المختلفة، كما يوصي المنتدى بتجنب كل ما من شأنه وضع العراقيل في توجه الأردن نحو اقتصاد أخضر ومستدام، كما ويوصي المنتدى بالتوجه نحو السياسات الداعمة لتبني مشاريع الطاقة المتجددة في الاردن وتجنب ما أمكن من استيراد الغاز والنفط لتوليد الكهرباء مما لذلك من أثر مباشر على توفير العملة الصعبة على خزينة الدولة.



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

فاكس: +٩٦٢ ٦٥١١ ٦٣٧٦

هاتف: +٩٦٢ ٦٥١١ ٦٤٧٦

info@jsf.org

www.jsf.org

[f /JordanStrategyForumJSF](https://www.facebook.com/JordanStrategyForumJSF) [t @JSFJordan](https://twitter.com/JSFJordan)